وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعـــــة المستنصريـــــة
كليـــة العلـوم السياسيـــة
قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
الدراسات العليا/الدكتوراه

السياسة الخارجية الاماراتية اتجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣

بإشراف
أ.د عبدالامير محسن جبار

طالب الدكتوراه
مروان حميد محمد

الكورس الثاني

٢٠١٩-٢٠٢٠

المقدمة

ان السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة اتجاه العراق لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة للمتغيرات التي اصابت المنطقة قبل وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، تتحدد وفقاً لطبيعة تلك المتغيرات، إذ تبنت الامارات سياسة خارجية قبل عام ٢٠٠٣ بالانقطاع شبه التام، لا سيما بعد دخول العراق للكويت عام ١٩٩٠، وعلى الرغم من التحسن "نوعاً ما" في العلاقات بين البلدين في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، الا انها استمرت في سياسة خارجية متذبذبة ضد العراق، خاصة مع التحشيد الامريكي ضد العراق قبل عام ٢٠٠٣، إذ فتحت اراضيها واجوائها مع دول الخليج العربية الاخرى، كقواعد تنطلق منها القوات الامريكية لشن العدوان عام ٢٠٠٣، على العراق، وبعد ان احتلت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها بغداد، واسقطت نظامها السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩، وفي ظل ادراك الامارات لضعف العراق وما احدثه الاحتلال من دمار في كافة بناه التحتية، فضلاً عن ان العراق لم يعد مصدر للتهديد مثلما كان سابقاً، الا انها عملت على تبنى سياسة خارجية متباينة بين السلب والايجاب في وقت العراق احوج ما يكون من يقف معه في ازماته، من ذلك سنحاول معرفة السياسة الخارجية لدولة الامارات اتجاه العراق عبر ثلاثة محاور الاول؛ هي مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي في الامارت، والثاني هو السياسة الخارجية الاماراتية اتجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣، والثالث هو السياسة الخارجية لدولة الامارات بعد عام ٢٠٠٣.

المحور الاول: مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي في دولة الامارات:

يعد عام ١٩٧١م من اهم الاعوام بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة على الاطلاق، وهو الاعلان عن دولة الامارات العربية المتحدة في ٢/كانون الاول /١٩٧١[١]. إذ مارست الامارات حقها في ادارة شؤونها الخارجية حال حصولها على استقلالها وبحكم تمتعها بالاستقلال عملت على استحداث وزارة الخارجية وفق المادة ٥٨[٢] من الدستور المؤقت وانيطت اليها مهمة

---

[١] جريدة الخليج الاماراتية، العدد ٨٣٨٥ في ٤ ايار ٢٠٠٢، ص١٧.

[٢] نصت المادة ٥٨ من الفصل الثالث من الدستور المؤقت والخاص بمجلس وزراء الاتحاد، على ان يتكون مجلس الوزراء الاتحادي من رئيس مجلس الوزراء اذ حدد القانون اختصاصات الوزارات وصلاحيات كل وزير، ويشمل اول مجلس وزاري اتحادي الوزارات التي جاءت الخارجية بالرقم الاول من بين اثنتي عشرة وزارة تؤلف المجلس، للتفاصيل ينظر، دستور دولة الامارات العربية المتحدة الصادر عام ١٩٧١ شاملاً وتعديلاته حتى عام ٢٠٠٩، ص١١. على الموقع الاتي:
https://www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates_2009.pdf?lang=ar

الاشراف على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وحاولت دولة الامارات في سياستها الخارجية ان توازن بين امكانياتها وقدراتها واوضاعها الداخلية – اي بين بيئتها الداخلية بكل جزئياتها وبين البيئة الخارجية بكل ما تعنيه من توازنات دولية واقليمية وتحالفات فاتبعت سياسة مرنه في سياستها وعلاقاتها، وتسوية خلافاتها الخارجية بالطرق السلمية، وحاولت توظيف قدراتها الدبلوماسية والاعلامية والاقتصادية والبشرية ايضاً في سبيل تحقيق اهدافها الخارجية.[٣]

تستند دولة الامارات العربية المتحدة في سياستها الخارجية على مبادئ اساسية تؤمن بها وتعمل على ترجمتها الى اهداف واضحة تخدم مصالحها، فقد حدد الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس الدولة في ضوء رؤيته وفلسفته ركائز المبادئ العامة التي تستند عليها السياسة الخارجية لدولة الامارات بقوله "لقد انطلقت سياستنا الخارجية على عدة مبادئ ثابتة آمنا بها".

وقد جاءت على النحو الاتي:

١.اتباع سياسة الصداقة وسياسة مد اليد لدول وشعوب العالم كافة.
٢.الايمان بضرورة التعاون الدولي والابتعاد عن سياسة العزلة.
٣.دعم القضايا العربية والتنسيق والتشاور والتعاون مع الدول العربية في المجالات كافة.
٤.حل الخلافات بين دولة الامارات العربية المتحدة وبين الدول المجاورة بالطرق السلمية.
٥.توسيع قاعدة الاتحاد والترحيب بدول المنطقة للانضمام اليها.
٦.اتباع سياسة تقوم على التوازن في علاقتها الدولية، فالسياسة الخارجية لدولة الامارات تسير في اتجاهين متوازيين، فهي في علاقاتها مع الدول العربية والاسلامية تنطلق بما جاء به الدين الاسلامي الحنيف ، وفي علاقاتها مع الدول الاجنبية تنتهج خطا انسانيا بحتا على اعتبار ان دولة الامارات هي جزء من العالم الكبير.
٧.الالتزام بميثاق ومبادئ الامم المتحدة والمشاركة في المنظمات الدولية.
٨.اتباع سياسة تقوم على عدم الانحياز، والابتعاد عن سياسة المحاور، فدولة الامارات منذ ان نالت استقلالها بادرت بالانضمام الى مجموعة دول عدم الانحياز لاعتقادها الراسخ بأن مبادئ هذه الحركة واهدافها هي افضل مايتضمنه السلام العالمي[٤].

---

[٣] نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٩.

[٤] احمد صالح خليفة و حاتم احمد حسين، اثر النفط في تطور السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٨١-١٩٩١، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد(٢)، حزيران ٢٠١٦، جامعة الانبار، ص١٧٧.

يقوم النظام الدستوري في دولة الامارات العربية المتحدة على مبدأ الفصل بين السلطات على وفق ماحدد في الباب الرابع من المادة (٤٥)، تحدث عن خمس سلطات اتحادية منها اربع تشارك في السلطتين التنفيذية والتشريعية والخامسة تستقل بالسلطة القضائية، فالسلطة التنفيذية تشتمل على المجلس الاعلى للاتحاد، ورئيس الاتحاد ونائبه، ومجلس الوزراء، اما السلطة التشريعية فتتمثل في المجلس الوطني الاتحادي، اما السلطة القضائية فتتمثل القضاء الاتحادي.[٥]

ويعد المجلس الاعلى للاتحاد هو اعلى سلطة اتحادية وسياسية في دولة الاتحاد. حيث تقرر المادة ٤٦ من نص الدستور ان ((المجلس الاعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه))،[٦] إذ يسهم في رسم السياسة العامة للدولة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد بمقتضى الدستور سواء على المستوى الداخلي ام الخارجي، وقدر تعلق الامر بالسياسة الخارجية فنصت المادة (١٢) بان سياسة الاتحاد الخارجية تستهدف نصرة القضايا والمصالح العربية والاسلامية وتوثيق الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على اساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاخلاق الدولية،[٧] ويتولى المجلس الاعلى التصديق على المراسيم، وابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويتم التصديق بمرسوم،[٨] إذ ان هذه الاختصاصات ينفرد بها المجلس الاعلى ولا يجوز له التفويض فيها لاي سلطة اخرى، الا ان هناك اختصاصات تنفيذية يمارسها المجلس عن طريق السلطات او الهيئات الاخرى لا سيما عن طريق رئيس الاتحاد ومجلس الوزراء، ففي التصديق على المعاهدات الدولية، ورد ذلك في المادة (٩١) من الدستور ((ان تتولى الحكومة ابلاغ المجلس الاتحادي بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تجري مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية المختلفة))،[٩] اما التصديق على اعلان الحرب الدفاعية، فجاء في المادة (١٤٠) ((بان يكون اعلان الحرب الدفاعية بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الاعلى عليه، اما الحرب الهجومية فهي محرمة عملا بأحكام المواثيق الدولية)).[١٠]

أما رئيس الاتحاد ونائبه فقد ساوى الدستور بين الرئيس ونائبه في ممارسة الاعمال، إذ جاء في المادة (٥١) يمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لاي سبب من

---

[٥] دستور دولة الامارات العربية المتحدة الصادر عام ١٩٧١ شاملاً وتعديلاته حتى عام ٢٠٠٩، المصدر السابق، ص٨.

[٦] دستور دولة الامارات ، المادة (٤٦)، ص٨.

[٧] دستور دولة الامارات، المادة (١٢)، ص٥.

[٨] المصدر نفسه، المادة (٤٧) الفقرة ٣ و٤، ص٩.

[٩] المصدر نفسه، المادة (٩١)، ص١٦.

[١٠] المصدر نفسه، المادة (١٤٠)، ص٢٦.

الاسباب،[١١] فالاختصاصات التي ينفرد بها الرئيس في تنفيذها في سياسة الاتحاد الخارجية، إذ يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصادق عليها المجلس الاعلى ويصدرها، يمثل الاتحاد في الداخل والخارج، وذلك بأعتبار رئيس الدولة هو رمز السلطة العامة في دولته وهو الذي يمثلها بأعتبارها وحدة سياسية في الداخل والخارج وتنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى بواسطة وزير الخارجية، تعيين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الاجنبية، وتوقيع اوراق اعتمادهم، وكذلك تعيين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الهيئات الدولية ويقبل اوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الاجانب لدى الدولة. [١٢]

أما مجلس الوزراء الاتحادي فيعد الهيأة التنفيذية للاتحاد والذي يتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه وعدد من الوزراء، إذ حدد الدستور عدد الوزراء (١٢) وزير كلاً حسب اختصاصه وصلاحياته وفق القانون.[١٣]

وحددت اختصاصات مجلس الوزراء في الجوانب المتعلقة بالسياسة الخارجية بموجب المادة (٦٠) من الدستور، إذ يتولى المجلس متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج، ويبدو لنا أن المجلس يتابع التنفيذ فقط ولايشارك في وضع السياسة العامة، وان السياسة يضعها المجلس الاعلى للاتحاد، والاشراف على تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد،[١٤] ووفقا للقوانين والمراسيم الاتحادية، تتولى وزارة الخارجية المهام الاتية:

أ . الاشراف على جميع علاقات الدولة بالدول الاخرى، وتنظيم عملية التمثيل الدبلوماسي مع الدول الاخرى.

ب. الاشتراك في جميع المفاوضات المتعلقة بالعلاقات الخارجية.

جـ.تنظيم مشاركة الدولة في المؤتمرات والمنظمات الدولية والاقليمية.

د . حماية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج.

هـ.جمع وتحليل وتقييم المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تتعلق بالتطورات المؤثرة على العلاقات الخارجية للدولة.

---

[١١] المصدر نفسه، المادة (٥١)، ص١٠.

[١٢] المصدر نفسه، المادة (٥٤) الفقرة ٤ و ٩ و ٦ و ٧، ص١٠.

[١٣] المصدر نفسه، المادتين (٥٥ و ٥٨)، ص١١.

[١٤] المصدر نفسه، المادة (٦٠) الفقرة ١ و ٧، ص١٢.

و . اجراء الاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد الاتفاقات والمعاهدات كافة التي ترغب الدولة ان تكون طرفا فيها.

ز . التعريف بالدولة وتراثها الحضاري وسياستها والدفاع عنها واكتساب الاحترام والتأييد لها في الخارج.

ح. تنظيم الاتصالات بين وزارات ودوائر الدولة وبين الهيئات والحكومات الاخرى.

ط . الاشراف على جميع ممثليات الدولة الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.

ي. اقتراح سياسة وقواعد وتنظيم الهجرة الاجنبية الى الدولة.

ك . القيام باعمال المزايا والحصانات والمراسيم للبعثات التمثيلية للدولة ورؤسائها واعضائها المعتمدين في الخارج، والاشراف على شؤون المزايا والحصانات والبعثات التمثيلية المقيمة وغير المقيمة المعتمدين لدى الدولة[١٥].

المحور الثاني: السياسة الخارجية للامارات اتجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣:

لعل من نافلة القول، التأكيد على ان دولة الامارات ومنذ تأسيسها عام ١٩٧١ –وكما سبقت الاشارة– عملت على إقامة علاقات ودية مع جيرانها ومن بينها العراق من منطلق بإن الاخير بلد عربي، ولهُ الدور الابرز في الحفاظ على امن الخليج، وانه يمارس دوراً مهماً ومؤثراً سواء على صعيد النظام الاقليمي العربي عامة أم النظام الاقليمي الخليجي خصوصاً، مستنداً بذلك على ارث تاريخي وحضاري عميق ومقومات جغرافية واستراتيجية ومجتمعية واقتصادية وعسكرية.

والجدير بالذكر ان دولة الامارات تتعامل في اطار سياستها الخارجية تجاه البلدان الاخرى ومن ضمنهم العراق بطريقين؛ الاول هو عبر القناة الدبلوماسية الثنائية أي علاقة الامارات بالعراق كدولة مقابل دولة؛ والثاني عبر قناة متعددة الاطراف، أي ضمن سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، فضلاً عن الامم المتحدة.

لذا وعند الحديث عن سياسة دولة الامارات اتجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣، وتحديداً في نيسان من عام ١٩٩٠، التي مثلت مرحلة مفصلية في العلاقات بين البلدين في تلك المرحلة، فبعد ان كانت الاوضاع الودية سائدة طيلة مدة الحرب العراقية الايرانية وبعد انتهاء الحرب كان العراق يعاني من ظروف اقتصادية ومالية صعبة في وقت اتبعت فيهِ كل من الكويت والامارات سياسة نفطية، اغرقت السوق بالنفط وتسبب الامر بانخفاض اسعار النفط حينها، مما اثر بشكل

---

[١٥] نايف علي عبيد، المصدر السابق،ص١٢١–١٢٢.

كبير على اقتصاد العراق المنهك من حرب الثمان سنوات مع إيران، لذا فقد وجه الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين بإنتقاد السياسة النفطية لكل من الامارات والكويت، وقد فُسرت الانتقادات التي وردت في الخطاب من قبل رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بإنها تتضمن كلمات قاسية، وتم التعامل معها بجدية من قبل القيادة السياسية في دولة الامارات بعدها تشكل تهديداً خطراً لعموم المنطقة، وبعد فشل المفاوضات التي جرت في جدة للمدة من ٢٩-٣١/ ٧/١٩٩٠، نتيجة تمسك الطرفين بمطالبهم[١٦]، فضلاً عن استناد الدول الخليجية على الولايات المتحدة الامريكية، في وقت كان النظام السياسي الدولي يمر بتغير جوهري على كافة الصعد والذي تمثل في تفكك الجمهوريات السوفيتية وانهياره، وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة النظام السياسي الدولي.

وبعد اللهجة التي تبنتها السلطة السياسية في العراق آنذاك، أدركت دولة الامارات والكويت حجم الخطر الذي يهددهم من العراق، وارسل رئيس دولة الامارات نصيحة الى الرئيس العراقي بأن لا يهدد الدول الصغير، واجرت الولايات المتحدة والامارات في ٢٤ تموز ١٩٩٠، مناورات عسكرية مع الامارات بناءً على طلب الاخيرة من اجل ارسال تحذير للقيادة السياسية العراقية بان لا تقوم باي فعل، وفي الوقت نفسه اصدر البنتاغون اوامره الى السفن الحربية الست من قوة مهمات الشرق الاوسط للمرابطة في منطقة الخليج العربي والتقرب من دولة الامارات والكويت، الا ان العراق لم يمتثل لتلك التهديدات، فقام بغزو الكويت في ٢/آب/١٩٩٠[١٧]، والذي أدى الى تفاقم الاوضاع في منطقة الخليج العربي، إذ تحولت الازمة من ازمة اقليمية بين دولتين متجاورتين وفي منطقة من اشد مناطق العالم حساسية الى ازمة مثل احد طرفيها قوة دولية عظمى هي الولايات المتحدة واخرى صغرى بالمقاييس العالمية، ذلك ان غزو العراق الى الكويت، حسب الادراك الامريكي، يعني امتحانا مهما للاستراتيجية الغربية عموما وللاستراتيجية الامريكية خصوصا، ليس بسبب ماتتمتع به المنطقة من اهمية اقتصادية كونها مصدرا مهما من مصادر النفط، بل لانها تعد منطقة المستقبل في صراعها مع القوى الدولية الجديدة، فضلا عن ان بروز العراق قوة عسكرية واقتصادية بعد ضمه الكويت سيكون ذا ثقل سياسي وعسكري واقتصادي مؤثرا في الخليج والشرق الاوسط.

---

[١٦] خضير ابراهيم سلمان و عبد الغني محمد عبد العزيز، اهم متغيرات تطور منظومة الامن الخليجي للمدة ١٩٨١-٢٠١٢، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٣٥-٣٦)، ٢٠١٧، ص١٣٩.

[١٧] جمال محمد امين، الصراع العراقي – الكويتي في عام ١٩٩٠-١٩٩١ وتداعياته، مجلة جامعة جورنل، المانيا، العدد (١)، ٢٠١٩، ص٣٨٦.

وعن طبيعة الموقف الاماراتي من الحرب التي انفجرت بسبب دخول القوات العراقية للكويت في الثاني من اب ١٩٩٠، لقد تمثل الموقف الاماراتي على اكثر من صعيد: اولا: على صعيد الموقف السياسي الرسمي للدولة، فأولى الخطوات التي اتخذتها دولة الامارات العربية المتحدة هي اغلاق السفارة العراقية في ابو ظبي، ومن ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[١٨]. ومنذ اليوم الاول لغزو القوات العراقية للكويت شجبت دولة الامارات العربية المتحدة علنا التصرف الذي قامت به القيادة العراقية في حينها، الامر الذي من شأنه ان يعرض المنطقة الى الخطر ودخولها في صراعات وحروب تكاد تكون مدمرة[١٩].

ثانيا: على صعيد موقف دولة الامارات العربية المتحدة ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي، فقد كان اكثر وضوحا، أي انه منذ بداية دخول القوات العراقية للكويت فأن دولة الامارات وحدت موقفها مع باقي دول المجلس الاخرى، واعلنت تضامنها مع الكويت[٢٠]. ومثل البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة، في الثالث من اب ١٩٩٠ على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية عقب غزو القوات العراقية مباشرة اول رد فعل جماعي لدول الخليج تجاه الازمة، فقد طالب بيان المجلس بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية الى مواقعها قبل ٢/آب/١٩٩٠، كما اعلن عدم الاعتراف بنتائج غزو العراق للكويت، ومطالبة جامعة الدول العربية بأتخاذ موقف عربي موحد، ويلاحظ في هذا الشأن ان هذين المطلبين المتعلقين بالانسحاب وعدم الاعتراف بنتائج غزو القوات العراقية للكويت، قد اصبحا فيما بعد الركيزة الاساسية لموقف دول الخليج العربي من الازمة[٢١].

لذا كان الموقف الاماراتي مع المواقف الاقليمية والدولية والتي تقضي بانسحاب العراق بدون أي قيد او شرط، وفي الوقت الذي كانت المفاوضات جارية حول انسحاب العراق من الكويت، كانت الولايات المتحدة الامريكية تحشد جيشها مع حلفاؤها ومن دول الخليج والدول العربية الاخرى،

---

[١٨] نشرة اخبار الساعة، القوات الاماراتية في الكويت... المغزى والهدف، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٢٤٠٠)، السبت ٢٠٠٣/٣/١، ص٢.

[١٩] علي محمد فخرو، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية–الخليجية، مجلة المستقبل العربي، السنة الرابعة والعشرين، العدد ٢٦٨، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، حزيران،٢٠٠١، ص١٢٦.

[٢٠] هاني رسلان، دول التجمع الخليجي واشكالية الامن الذاتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، تشرين الاول ١٩٩٠، ص٤٩.

[٢١] نشرة اخبار الساعة، القمة العربية.. قمة عادية في ظروف استثنائية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٢٤٠٠)، السبت ٢٠٠٣/٣/١، ص٣.

وليكون الخيار العسكري وفق الرؤية الامريكية هو الوحيد لاخراج العراق، والذي كان مغزاه تدمير أي قوة عربية من الممكن ان تهدد امن "أسرائيل" او حلفاؤها الاخرون للخطر، لذا تم تحشيد الامريكي وبجهود وقوات دولية واقليمية من اجل اخراج العراق من الكويت، ووضعت الامارات جيشها تحت قيادة الجيش الامريكي، وتم شن هجوم على القوات العراقية في ظل فرض حظر جوي على الطيران العراقي، وبعد المعارك تم اجبار القيادة العراقية على الانسحاب من الكويت والاعلان في ٢٧/شباط/ ١٩٩١، بإنه مستعد للموافقة على جميع قرارات مجلس الامن الدولي[٢٢]، وانه مستعد لاطلاق سراح اسرى الحرب، وبعد وقت قصير تم اعلان وقف اطلاق النار.

وبعد امتثال العراق لقرارات مجلس الامن، كان الموقف الاماراتي بتأييد تنفيذ داعماً لتنفيذ تلك القرارات ضد العراق، وهذا الموقف نابع من اعتبارات تتعلق بالعلاقة الوثيقة بين الامارات والكويت والتي لا يمكن تجاهلها، وفي الوقت الذي تستمر الضغوط تمارس على العراق وفرض حصار اقتصادي عليه في ظل استصدار مجلس الامن العديد من القرارات المجحفة بحق العراق، فضلاً عن القصف الجوي الامريكي بين الفينة والاخرى ضد الاراضي العراقي بحجج واهية، مع التزام دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة تطبيق العراق لقرارت مجلس الامن، وفي ظل استمرار الحصار المفروض على العراق تجلى الموقف الاماراتي بعيداً عن نداءات دول مجلس التعاون الاخرى بضرورة حلحلة الازمة، خاصة بعد ان عانى الشعب العراقي من حصار اقتصادي، كما بادرت الامارات بإعادة فتح سفارتها في بغداد عام ٢٠٠٠[٢٣].

وبذلك كانت الامارات ومعها قطر وعُمان في تلك المرحلة يمثلون حلقة دبلوماسية سمحت للعراق في ظل الحصار ان يتواصل ولو بشكل ضئيل الى محيطهُ العربي، بسبب عقبات كانت تقوم بها كل من السعودية والبحرين والكويت وبرعاية امريكية.

المحور الثالث: السياسة الخارجية الاماراتية اتجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣:

---

[٢٢] حول قرارات مجلس الامن (٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٤، ٦٧٧، ٦٧٨) لعام ١٩٩٠، ينظر : الامم المتحدة، مجلس الامن، القرارات التي اتخذها مجلس الامن في عام ١٩٩٠، على الرابط الالكتروني الاتي:
https://web.archive.org/web/20190410035456/https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-1990

[٢٣] نايف علي عبيد، المصدر السابق،ص ٢٩٧-٢٩٨.

أولاً: الموقف الاماراتي من الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣:

واقعاً عند الحديث عن الموقف الاماراتي من الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، لا بد من معرفة موقفها من الاحداث التي سبقت شن الهجوم العسكري الامريكي على العراق في ٢٠/آذار ٢٠٠٣، أي عندما كانت التحضيرات الامريكية في العمل على ايجاد مسوغ قانوني من اجل ضرب العراق، إذ كان العراق في تلك المرحلة من بين دول "محور الشر" ضمن التصنيف الامريكي، وبعد احداث ١١/ايلول ٢٠٠١، كان العراق ضمن الدول التي سيتم احتلالها بعد ان تم احتلال افغانستان، لذلك عندما كان الاصرار الامريكي بأن العراق غير ملتزم بقرارات الامم المتحدة ومن بعد ذلك تم استصدار قرار رقم (١٤٤١) في ٨/ تشرين الثاني ٢٠٠٢، بعودة المفتشين الى العراق للبحث عن اسلحة الدمار الشامل، كان الاصرار الامريكي بان ليس المشكلة العراقية لم تعد مجرد التزام العراق بالتفتيش الدولي، بل تتعلق باسلحة دمار شامل وبنظام مارق، وانه يجب ان يكون هناك عمل عسكري تحت مظلة الامم المتحدة أو بصورة منفردة[٢٤].

ان الموقف الاماراتي من تلك الاحداث كانت ضمن الموقف الموحد الذي تبنته جامعة الدول العربية في مؤتمر بيروت، إذ جاء في الاعلان عن المطالبة بضرورة احترام استقلال وسيادة العراق ووحدة اراضيه وسلامته الاقليمية، واستئناف الحوار بين العراق والامم المتحدة الذي يبدأ في جو ايجابي وبناء استكمالا لتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة، ورفع العقوبات عن العراق وانهاء معاناة شعبهُ بما يؤمن الاستقرار والامن في المنطقة، والرفض المطلق لضرب العراق او تهديد امنه[٢٥].

وفي الوقت الذي يستمر فيه التصعيد الامريكي البريطاني ضد العراق بالتحشيد وارسال قوات عسكرية الى منطقة الخليج، لا سيما بعد ان اقرت لجنة التفتيش الدولية بخلو العراق من اسلحة الدمار الشامل، كان الموقف الاماراتي سواء على المستوى الخليجي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أم على المستوى العربي في جامعة الدول العربية ما جاء في الاجتماع الوزاري في ٢٠٠٣/٢/١٦، هو العمل من اجل منع اي عدوان عسكري على العراق، وعدم تقديم المساعدات

---

[٢٤] جواد بشارة، العراق وامريكا وحافة الهاوية، الحوار المتمدن، العدد (١٢٨٦)، ١٤/٨/ ٢٠٠٥، على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43117&nm=1

[٢٥] شذى فيصل العبيدي ، موقف جامعة الدول العربية من المتغيرات السياسية الجديدة في العراق (٢٠٠٣. ٢٠٠٥)، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، العدد (٦) ، كانون الثاني/ ٢٠٠٧، ص ٧

والتسهيلات لاي عمل عسكري ضد العراق، والترحيب باستمرار تعاون العراق مع لجان التفتيش، ورفع الحصار المفروض على العراق، ومواصلة العمل مع المنظمات الاقليمية والدولية لتجنب الحرب ضد العراق، وتذكير المجتمع الدولي بويلات الحروب ومخاطرها، وانه يجب ان يعتمد ميثاق الامم المتحدة كمرجعية لا غنى عنها للحفاظ على الامن والسلم الدوليين[٢٦].

كما كانت هناك مبادرة من قبل رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مؤتمر القمة العربية بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١ في شرم الشيخ –والتي كانت للاسف منذ بدايتها تعطي تصور واضح عن فشلها بسبب المهاترات والكلام غير اللائق الذي كان يدور اثناء النقاشات–، إذ قدمت الامارات مبادرتها التي لم يجري عليها الاتفاق مسبقاً، وهي ان تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة وتغادر العراق على ان تتمتع بكل المزايا المناسبة، وذلك في غضون اسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية، وتقديم ضمانات قانونية ملزمة محليا ودوليا للقيادة العراقية بعدم التعرض لها او ملاحقتها بأية صورة من الصور، واصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه، وتتولى جامعة الدول العربية، بالتعاون مع الامين العام للامم المتحدة الاشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يصار خلالها الى اتخاذ مايلزم من اجراءات من اجل عودة الامور الى حالتها الطبيعية وعلى وفق مايرتأيه الشعب العراقي الشقيق، وتم رفض المبادرة من قبل الوفد العراقي الذي ترأسه "عزة ابراهيم" رفضاً تاماً، ووصفها الوفد بانها تتحدث بلسان "إسرائيل"[٢٧].

وتجدر الاشارة بان المبادرة لم تكن بها ضمانات من الولايات المتحدة الامريكية بأن القوات الامريكية لن تدخل العراق في حال قبول صدام بتلك المبادرة، الا ان الاصرار الامريكي كان حول دخول العراق امراً حتمياً حتى في حال خروج صدام حسين ومن معه، وبذلك لم تفلح المبادرة ولا مقررات مؤتمر شرم الشيخ من منع الولايات المتحدة الامريكية بتوجيه ضرب الى العراق، وهكذا

---

[٢٦] جاسم يونس الحريري ، العلاقات الإستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الماضي . الحاضر . المستقبل ٢٠٠٣ –٢٠٢٠ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ، ٢٠١٢، ص ١٢٧.

[٢٧] رافد احمد محمد، الاثار المترتبة على دول الخليج العربي بعد احداث ايلول ٢٠٠١ وتداعيات احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد(٤)، ٢٠١٩، ص٦٦. ؛
الامارات: سيتذكر العرب مبادرة زايد بعد استباحة العراق، على الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/3/2

وقعت الحرب في ٢٠/ آذار ٢٠٠٣، وبصورة انفرادية من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، دون اي موافقة من قبل الامم المتحدة.

على الرغم من كل وضوح (الواجب) والالتزامات العربية القانونية في مثل حالة الغزو الامريكي للعراق حسب معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، لم ينفذ أي من الاطراف العربية التزاماته تجاه العدوان على العراق بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك، ويااليت ان الموقف العربي وقف عند هذا الحد، بل ان الحرب الامريكية على العراق تشن ارضا وبحرا وجوا من اراضٍ ومواني‌ء وقواعد عربية في الخليج العربي، وبأسلحة وعتاد تنطلق في مياه عربية، وتسهيلات لوجستية تنطلق من دول عربية اخرى، خلافا للالتزامات العربية المترتبة بموجب تلك المعاهدة العربية المشتركة وقرارات القمة ووزراء الخارجية العرب والتي نصت على ضرورة امتناع دولهم عن تقديم أي نوع من المساعدات والتسهيلات لاي عمل عسكري يؤدي الى تهديد امن وسلامة العراق ووحدة اراضيه.

ثانيا: السياسة الخارجية الاماراتية اتجاه العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

أصبحت الأوضاع السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مثار اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي، وبدأت تظهر مواقف خليجية اتجاه المستجدات السياسية وكان أغلبها مواقف رسمية تؤكد على أهمية استقرار العراق واستقطابه خليجياً، والخشية من تسرب بذور التناحر العرقي والطائفي إلى داخل دول المجلس، خاصة بعد سيادة المحاصصة الطائفية والعرقية واستمرار نزيف الدم العراقي جراء العنف بمختلف أشكاله، فسادت الأجواء المترددة إزاء ظهور مجلس الحكم العراقي الانتقالي، حيث أبدت السعودية قلقها، إلا أنها عادت واعترفت به وبدوره ووجود، وهكذا فعلت البحرين والكويت والإمارات، وبعد أن أدت أول حكومة تشكلت بالعراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، اليمين الدستوري أمام أعضاء مجلس الحكم العراقي الانتقالي أعربت معظم دول مجلس التعاون الخليجي ترحيبها بالحكومة العراقية الجديدة، ووصف هذا الموقف بأنه موقف "براجماتي" تعامل مع الحالة العراقية كأمر واقع، واعتبرت تشكيل الحكومة العراقية خطوة مهمة نحو تحقيق الوحدة والسيادة الوطنية للعراق ودعت العراق للاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية المنعقد في ٩/ايلول/٢٠٠٣ [٢٨].

---

[٢٨] شذى فيصل العبيدي، المصدر السابق، ص٧.

وعلى ما يبدو ان التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة العراقية بعد الاحتلال والتي رتبت حدوث تغييرات جوهرية في موازين القوى داخل المجتمع العراقي وفي منظومة السلطة، قد افرزت مخاوف انتقال تأثيراتها الى الدول المجاورة التي حاولت بدورها التدخل لوضع حد لها، بمعنى إن سبب اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالوضع الداخلي للعراق ينبع من إدراكها أنه من الضروري مراقبة الوضع العراقي خوفاً من أنه قد تنعكس مستقبلاً أية أوضاع في العراق، سواء كانت سلباً أو إيجاباً على الأوضاع الداخلية فيها، أي أن استقرار العراق وازدهاره ينعكس إيجاباً والعكس صحيح، فإن تفشي الفوضى والطائفية والعشائرية وتمزق المجتمع العراقي ينعكس سلبياً على المنطقة العربية، والمنطقة الخليجية بشكل خاص كونها الاقرب الى العراق[٢٩].

ولكن ما عملته الدول الخليجية في العراق ومن اجل ضمان مصالحها وتحقيق توازن في ادارة الملفات لا سيما مع إيران، إذ ان التركيبة الاجتماعية العراقية فتحت الباب امام التدخل الخارجي لعلاقة الاطراف العراقية باطراف خارجية، وقد ارتبطت التدخلات بالقدرة على توظيف هذا المكون او ذاك داخل المجتمع العراقي بفاعلية لترجيح كفتيها في ميزان القوى داخل العراق، ليصب في النهاية في تحقيق اهدافها ومصالحها، الامر الذي رتب تبلور الفتن الطائفية والمذهبية، وتدمير البنية التحتية عبر مخطط طويل الامد والمراحل، ليتسبب في تقسيم العراق مذهبياً وطائفيا[٣٠].

ولذلك اتسمت السياسة الخارجية الاماراتية اتجاه العراق بالتباين وتبعاً للمتغيرات والمواقف التي تحصل سواء اكانت في الداخل العراقي ام في المنطقة العربية، فتأتي السياسة الخارجية احياناً في التعاون واحياناً اخرى بالتشدد والتصعيد، لذلك وفي ظل علاقات التعاون ففي ٧/تموز ٢٠٠٨، وثناء زيارة لرئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري كامل المالكي الى دولة الامارات والتقائه برئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وقرر الاخير الغاء كافة الديون المستحقة على العراق والبالغة (٤) مليار دولار والفوائد المترتبة عليها، والتي اكد حينها بأن ذلك بمثابة تعبير عن اواصر الاخوة والتضامن بين البلدين ومساندة للحكومة العراقية بتنفيذ خطط ومشروعات إعادة الاعمار وتأهيل المؤسسات والمرافق في العراق، ومؤكداً دعم الامارات لاي عمل من شأنهُ ان يساعد على استقرار الامن في العراق، فضلاً عن ذلك فأن الامارات قامت بتسمية السفير عبدالله

---

[٢٩] علي محمد لفتة حسين الفتلاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي أزاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص١١٠-١١١.

[٣٠] المصدر نفسه.

ابراهيم عبدالله سفيراً لها في بغداد، والتي كانت قد سحبت القائم بالاعمال الاماراتي من بغداد في عام ٢٠٠٦ عقب خطف دبلوماسي إماراتي على يد مسلحين والذي افرج عنهُ بعد اسبوعين[٣١].

وفي ظل الاجواء المشحونة التي شهدتها المنطقة العربية في نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ وما سمي بـ "ثورات الربيع العربي"، كانت بغداد تستعد لانعقاد مؤتمر القمة العربية الثالثة والعشرون في بغداد، إذ تم عقدهُ في ٢٩/آذار ٢٠١٢، بعد ان تم تأجيلها بسبب الاوضاع التي تعيشها المنطقة، إذ كان الحضور الخليجي ضعيفاً بسبب ما ارادته تلك الدول من موقف ضد بشار الاسد، إذ تقدمت دولة الامارات وبموقف رسمي من وزير خارجيتها آنذاك عبدالله بن زايد الى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، بان يكون حضورها مشروط بالتصويت على سحب شرعية بشار الاسد ودعم المعارضة السورية بقرارات من القمة، فضلاً عن قضايا تتعلق بالنشاط التعبوي لبعض القوى السياسية العراقية في احداث البحرين والكويت ودول خليجية اخرى من بينها الامارات[٣٢].

ومع استمرار التوترات السياسية والاجتماعية في العراق لا سيما في نهاية الولاية الثانية لرئيس الوزراء نوري المالكي، وتحديداً في ١٢/آذار ٢٠١٤، اتهم الاخير بتصريح السعودية بدعم الارهاب، وبناءاً على تلك التصريحات استدعت الامارات السفير العراقي لديها موفق مهدي عبودي، وسلمتهُ مذكرة استنكار لتصريح رئيس الوزراء، وبأنها عارية عن الصحة، إذ شددت الامارات بموقفها الرافض لتلك التصريحات، ومساندتها للسعودية[٣٣].

وبعد تشكيل الحكومة العراقية برئاسة الدكتور حيدر العبادي في أيلول عام ٢٠١٤، جاءت مرحلة جديدة لمواجهة الأزمات السياسية في البلد، والعمل على وقف تقدم تنظيم داعش الإرهابي، والتي وعدت بتغيير السياسات الداخلية وتشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة لكل الاطياف السياسية، وتبني سياسة خارجية منفتحة على دول الجوار الاقليمي والعالم الخارجي بما يخدم مصالح العراق

---

[٣١] الامارات تلغي ديونها على العراق وتسمي سفيرها، ٧/تموز ٢٠٠٨، على الموقع الالكتروني: https://www.alittihad.ae/article/28955/2008/ ؛ الامارات تقرر تعيين سفير في العراق والمالكي يرحب، ٥/٦/٢٠٠٨، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/6/5/

[٣٢] فارس الخطاب، إسقاطات خليجية على قمة بغداد، وجهات نظر، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/16

[٣٣] الامارات تستدعي سفير العراق، ١٢/ آذار/ ٢٠١٤، على الموقع الالكتروني: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/584543-

وأمنه واستقراره ووحده، وأرسلت دول مجلس التعاون الخليجي من ضمنها الامارات التهاني إلى رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بمناسبة توليه رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، ودعت إلى أن يكون العراق بلد آمن يتمتع بالاستقرار مع رفاهية الشعب العراقي بعد معاناته الصعبة في العقود السابقة، ودعت إلى إقامة حكومة مدنية ضد الطائفية، وأن يكون الحكم الجديد بعيد عن النزاعات والتفرقة بين المكونات في بلد فيه التعددية، وأن يواجه العراق الارهاب وداعش لا سيما أن دول المجلس تدعم التحالف ضد الارهاب لكونه مصلحة إقليمية مشتركة، وان واجب القوانين الدولية تجنيد الطاقات كافة لمواجهة الارهاب في المنطقة[٣٤].

من ذلك حاولت الامارات تبني سياسة خارجية رسمية اتجاه العراق عبر تبادل الزيارات الدبلوماسية وتبني مواقف اتجاه قضايا تصب في مصالحها كما فعلت عبر تأكيدها للحكومة العراقية بمحاربة تنظيم "داعش" الارهابي، فضلاً عن التبادل التجاري والاستثمار لا سيما بعد تحرير الاراضي العراقية من تنظيم "داعش" الارهابي، ويذكر أن حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والعراق تجاوز حاجز ١١ مليار دولار في عام ٢٠١٦، منها ٢,٦ مليار دولار صادرات إماراتية، و٦,٧ مليار دولار حجم تجارة إعادة التصدير، و١,٨ مليار دولار واردات من العراق[٣٥].

لكن ومع ذلك الامارات تحاول ان يكون لها دور في القضايا الاقليمية كما فعلت في التدخل في اليمن والعراق، فانها ورغم تأكيدها في سياستها الخارجية باحترام سيادة الدول الاخرى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ففي الشأن العراقي أخذت بتأدية دور لا سيما في مسألة انفصال اقليم كردستان وعلاقتها بالاكراد[٣٦]، والتي تعدها كورقة ضد إيران وتركيا، كما أُثيرَّ

---

[٣٤] مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والودولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٦٦، ٢٠١٩، ص٨.

[٣٥] الشرق الاوسط، الامارات تبحث توسيع التعاون التجاري والاستثماري مع العراق، ٢٥١/حزيران ٢٠١٧، على الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/934746/

[٣٦] في لقاء لبرنامج ما وراء الخبر الذي بثتهُ قناة الجزيرة في ٢٠١٨/٩/٢٣، تحت عنوان "كردستان ... رهان الاستفتاء" اشار الباحث والاكاديمي لقاء مكي، بان هناك دول اقليمية لم تعلن صراحة انها بجانب الاستفتاء لكنها ايدت الاستفتاء في حد ذاته بل ودعمته من الناحية اللوجستية والمالية وهي الامارات عبر الاتفاق بين الاقليم ومركز الامارات للسياسات لمساعدتهم في عملية الاستفتاء، وجرى التوقيع على الاستفتاء قبل اجراء الاستفتاء... رغم ان الامارات قد تخلت بشكل كامل بعد ان تم اعلان فشل الاستفتاء... للاستزادة عن هذا الموضوع ينظر: تامر المسحال، برنامج ما خفي اعظم، قناة الجزيرة، ٢٠١٨/٩/٢٣، على الموقع الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=27yRjG7o3i0

الكثير من (اللغط) حول زيارة رئيس مجلس النواب وبعض القادة "السنة" الى الامارات بأن النقاشات كانت حول إقامة اقليم "سني"، في وقت يعيش العراق حالة من الانقسام السياسي وعدم الاستقرار الداخلي –رغم النفي من قبل رئيس مجلس النواب لتلك الانباء وانها لا صحة لها– الا ان ما يعيشه العراق يسمح للدول الاخرى بالتدخل في شؤونهِ الداخلية[٣٧]، إذ ان الانقسام ما بين القوى السياسية "للاسف" جعل من العراق ضعيفاً امام التدخلات الخارجية، وبذلك تسعى الامارات الى حدٍ ما ان تخرج من عباءة السعودية وان يكون لها وزن وثقل ودور في قضايا المنطقة عبر سياسة خارجية مرتكزة على المال والدعم الامريكي في المنطقة.

---

[٣٧] تدفع نحو التقسيم.. ما مصلحة الامارات من اقامة اقليم "سني" في العراق؟ الخليج اونلاين، الثلاثاء ٢٠٢٠/١/٢١، على الموقع الالكتروني: https://alkhaleejonline.net/